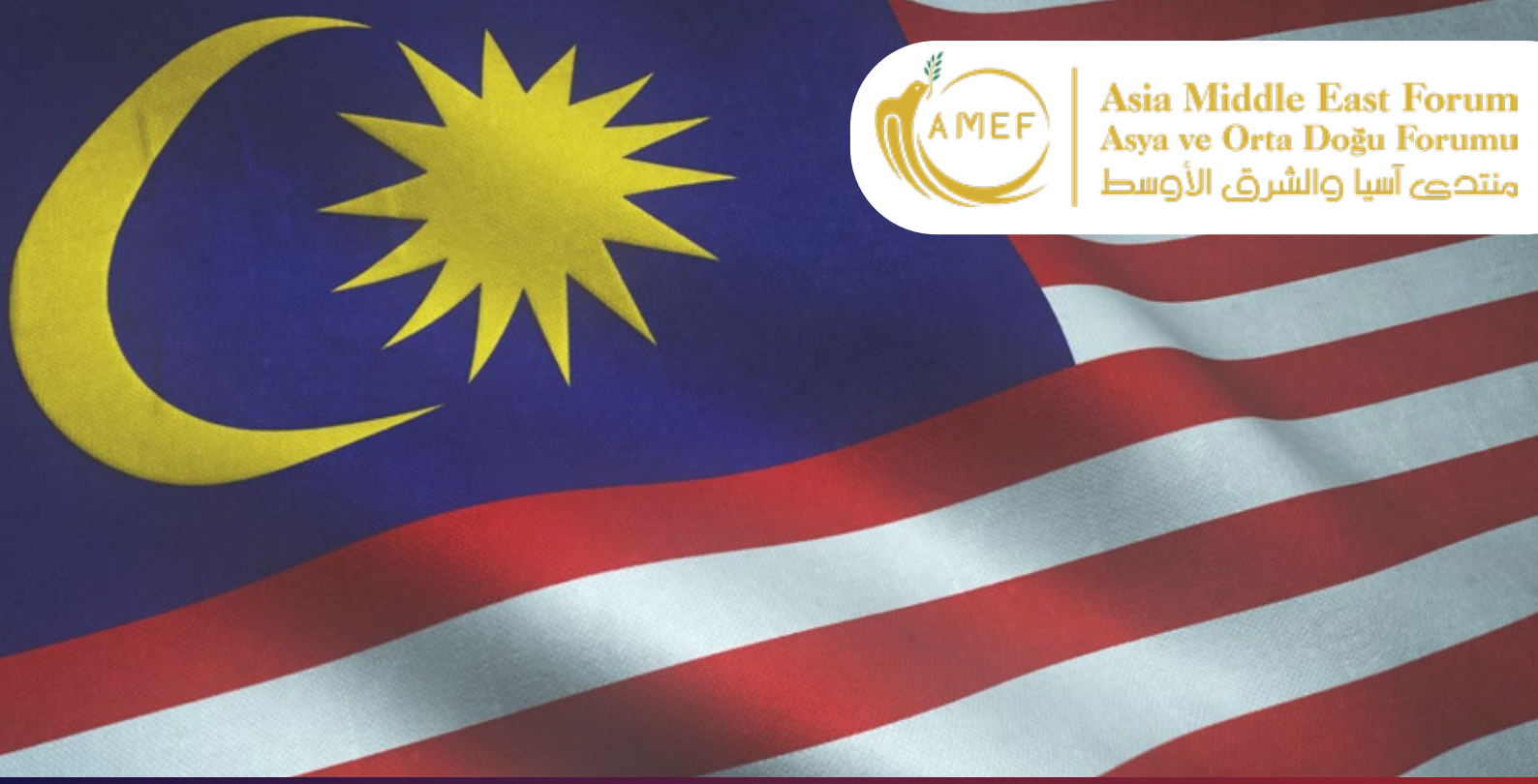

Asia Middle East Forum
Asya ve Orta Doğu Forumu
منتدى آسيا والشرق الأوسط

مستقبل النظام السياسي الماليزي إثر انتخابات 2022

بقلم: صهيب أحمد
باحث في شؤون جنوب شرق آسيا

وحدة الدراسات والأبحاث
منتدى آسيا والشرق الأوسط

2022

في نوفمبر الماضي توجَّه أكثر من 70٪ من الناخبين الماليزيين إلى الصناديق لاختيارِ أعضاء البرلمان الجديد، وخرجت النتائجُ التاريخية بتصدُّر "تحالف الأمل" بقيادة (أنور إبراهيم) الذي أصبح رئيساً للوزراء بعد أربع سنواتٍ تعاقبت فيها ثلاثُ حكومات. في هذه الأسطر سيتمُّ تسليط الضوء على مُجريات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي أفضت إلى هذه المُخرجات، والتوقعات بخصوص مستقبل النِّظام السياسي الماليزي.

مقدمة إلى السياسة الماليزية

ماليزيا هي دولة اتحادٍ فيدراليٍّ ونظامٍ سياسيٍّ معقد، تتركز فيها السُّلطة في الحكومةِ الاتِّحادية التي تنتخب من البرلمان المركزي، ويوجد لكل من الولايات الماليزية برلمانٌ وحكومةٌ ذات صلاحياتٍ تتعلق بالإدارة المحلية، وتوجد سُلالاتٌ ملكيةٌ ذات صلاحياتٍ محدودةٍ على رأس تسعةٍ من الولايات، ويجتمع "مجلس الملوك" كل خمس سنواتٍ لانتخاب أحدهم كملكٍ للاتحاد ورأس للدولة ومَرجِع للحكومة الفيدرالية. وكما أنَّ النظامَ السياسي مركَّب، كذلك الواقع الاجتماعي للشَّعب الذي يتركب من ثلاثة أعراقٍ أساسيةٍ، لكل منها ثقافته ولغته ودينه وواقعه الاجتماعي والاقتصادي الخاص، أكبر هذه الأعراق هي عِرقية المالايو التي تُشكِّل قرابة 60٪ من سكان البلاد، أما العرقية الصِّينية فتكوِّن حوالي 25٪ من مواطني ماليزيا، وتليها العرقية الهندية التي تُشكل حوالي 10٪ من المجتمع.

منذُ ما قبل الاستقلالِ في 1957م، هيمن حزبٌ (المنظمة الوطنية المالاوية المتَّحدة "أمنو") على الحياةِ السياسية، ولم يغادر موقعَ قيادة الحكومة حتى 2018م، وأقرَّ الحزب في الدستور قواعدَ للتمييز الإيجابيِّ في السياسة والاقتصاد والثقافة لصالحِ عرقية المالايو؛ تعويضاً عن الظُّلم الذي وقع عليهم خلال الاستعمار، الأمر الذي أسَّس للأحزاب العرقيةِ كأحد خصائص النظامِ السياسي. ومع مرور الوقت، انقسمت الأحزاب بين أحزابٍ تقبل بالنظامِ القائمِ ذي التمييز الإيجابي وتسعى للحفاظ عليه مثل: "الحزب الإسلامي"، وحزب "أمنو"، وبعض أحزاب الأقلِّيات العرقية المُتحالِفة معه، وأحزاب تطالبُ بتغيير النظام السياسي إلى نظامٍ أشبه بالموجود في دولٍ مثل سنغافورة التي تجاورُ ماليزيا وتشبهها من ناحية التَّركيبةِ المُجتمعية (نظام محايد في الشُّؤون العِرقية، والثقافية، والدينية، ويقوم على أساسِ المُواطَنة المتساوية)، مثل: حزب "عدالة الشعب" برئاسة (أنور إبراهيم)، وحزب "العمل الديمقراطي" الذي يُمثِّل الأقليَّات.

السياسة الماليزية في العقدين الأخيرين

تحالف "أمنو" مع اثنين من أحزابِ الأقليات المُوالِية كان دائماً ما يكسب أغلبيةَ الثلثين في الانتخاباتِ باعتباره التحالف الذي حقَّق لماليزيا استقلالَها، وأقرَّ ودافعَ عن الامتيازاتِ الخاصَّة بالمالايو، وأنجز لاحقاً النَّهضةَ والتنميةَ الشهيرة تحت قيادة الزعيم (د. مهاتير محمد)، الأمر الذي طبع النظامَ السياسيَّ والتركيبةَ الحكوميةَ باستقرارٍ كبيرٍ على مدار عقود؛ لارتباطِ الحزب الحاكم بهويةِ أغلب مواطني البلاد، وتكرار انتخابه وعموم الأداءِ الحكوميِّ الجيِّد، لكن منذ مغادرةِ د. مهاتير للسلطة، تراجع الأداءُ الحكومي، وخسر تحالف "أمنو" أغلبيةَ الثلثين في انتخابات 2008م، واقترب من خسارةِ الأغلبية البسيطةِ في انتخابات 2013م، وكلا النتيجتَين كانتا في صالح تحالف المُعارَضة للنظامِ التي انتظمت أكثر فأكثر، وباتت جذابةً لفئةِ الشباب من جميع العِرقيات، وفي 2015م تفجَّرت فضيحةُ الفساد لحكومةِ "أمنو" بقيادة (نجيب عبد الرزاق)، ليزداد التراجع الشَّعبي للحزبِ الحاكم مع تراجع أداء الاقتصاد الوطنيّ، وضعفِ العُملة المحليَّة.

بعد هذه التطورات انشقَّ د. مهاتير ومجموعةٌ من قياداتِ "أمنو" وشكَّلوا حزب "أبناء الأرض"، الذي دخل مع خصومه من الأحزاب المُعارضةِ للنظام في "تحالف الأمل"؛ بهدف الإطاحة بحكومةِ نجيب، ومكافحة الفساد الذي انتشر في الأجهزةِ الحكومية، وفي انتخابات 2018م فاز "الأمل" وخرج "أمنو" من السلطةِ لأول مرةٍ منذ ستة عقود، ولكنَّ التحالف المُتناقض بدأ يتنازعُ على السلطةِ وعلى السِّياساتِ الحكومية وغيرها، الأمر الذي أدَّى إلى تصاعد التوترِ بين أحزابه، إلى أن انسحبَ الحزب الذي يقود الحكومة -أبناء الأرض- من التحالف، وسقطت حكومة "الأمل" بعد أقل من عامين -22 شهراً- على انتخابها، وبعدها تحالفَ حزب "أبناء الأرض" مع "أمنو" و"الحزب الإسلامي"؛ لتعود الحكومة قائمةً على أحزابٍ مواليةٍ للنظام السياسي، ولكن برئاسةِ حزب "أبناء الأرض"، وسُرعان ما بدأت أحزاب التحالف المالاوي بالتَّنافس فيما بينها على مواقع السُّلطة وحصصهم في الحكومة، وبعد 17 شهراً وصل هذا التَّنافس إلى إسقاط ثاني حكومةٍ في ماليزيا منذ الانتخاباتِ الأخيرة، وتشكَّلت الحكومةُ الجديدة بنفسِ الأحزاب ولكن بهيمنةِ ورئاسةِ "أمنو".

انتخابات ماليزيا 2022

بعد عامٍ من تشكيل الحكومة الثَّالثة، أُعلن عن حلِّ البرلمان وإقامة الانتخابات الفيدرالية مبكراً في نوفمبر/ 202م، وبدأت المعركة الانتخابية غير المسبوقةِ في تاريخ السياسة الماليزية، إذ امتازَ المشهد الانتخابي بتماسُك الأحزاب المعارضة للنظام السياسيِّ في "تحالف الأمل"، أمام تفكُّكِ وتبعثر الأحزاب المالاوية الداعمةِ للنظام القائم، فقد قرر "أمنو" الدخولَ إلى الانتخابات بنفس تحالفهِ القديم مع اثنين من أحزاب الأقليَّات، ودخل الانتخابات حزبُ "أبناء الأرض" مع الحزبِ الإسلامي باسم "التَّحالف الوطني"، أما حزب "المحاربين" بزعامةِ د.مهاتير، فقد دخلوا الانتخابات منفردين وضد كلِّ التحالفات، وبعد حملةٍ انتخابيةٍ طالت شهراً، عُقِدت الانتخابات في العشرين من نوفمبر، وكما كانت بعضُ التوقعات، أدى تبعثُر الأحزاب المالاويةِ إلى تبعثرِ الصَّوت المالاوي بينها، الأمر الذي أفضى إلى تصدُّرِ "تحالف الأمل" للانتخابات، ولكن دون أن يكسبَ الأغلبيةَ اللازمة لتشكيلِ الحكومة مُنفرداً.

لم تَخلُ النتائج من مفاجآتٍ غير متوقَّعة، مثل حقيقة تراجُعِ الحصة البرلمانية لحزب "أمنو" الذي سارع إلى الانتخاباتِ واعتقد أنَّه سيتصدرها، وفي المقابل ضاعفَ "الحزب الإسلامي الماليزي" حُصته البرلمانية وتصدرَ نتائج الصَّوتِ المالاوي، بل غدا الحزب -كحزبٍ منفرد- أكبرَ الأحزاب في البرلمان بحصةٍ تُقارب ربعَ المقاعد، وحمل الحزب تحالفه -التحالف الوطني- إلى المرتبةِ الثَّانية في البرلمان، أمَّا حزب "المحاربين" فلم يَفُز بأيّ مقاعد على الإطلاق، بل إنَّ زعيم الحزب د. مهاتير شخصيّاً حلَّ في المرتبةِ الرابعة في انتخابات دائرته التي اكتسحها في 2018م، ولم تكن الخسارةُ المدوِّية للد. مهاتير من بين الرموزِ السِّياسية هي الوحيدة، إذ أنَّ أغلب قياداتِ الأحزاب المالاوية التي كانت جزءاً من الصِّراعاتِ في السنوات الماضيةِ خسرت مقاعدها، وبفوارق هائلةٍ في بعض الحالات.

أمام أول برلمانٍ مُعلَّقٍ في تاريخ البلاد، وأمام الرَّفض القاطعِ لأكبر تحالُفَين في البرلمان -تحالف الأمل والتحالف الوطني-للتَّعاون لتشكيلِ حكومة، بالإضافة إلى قرار "أمنو" بالامتناعِ عن الانحياز لأيٍّ من التحالفَين لترجَح كفَّته، تدخَّل الملكُ الماليزي (عبدالله راعية الدين)، وطالب علناً من الأحزابِ السياسية إنهاءَ حالة عدمِ الاستقرار السياسية، وبتوجيه الطَّاقات باتجاه إصلاحِ الاقتصاد وتجاوُزِ حسابات المصالح الحِزبية.

وحسب الدستور، وبعد أيامٍ من التَّشاورِ مع الأحزاب ومع مجلس ملوكِ الولايات، قام الملك بتكليف (أنور إبراهيم) بتشكيل حكومة ائتلافٍ وطنيٍّ، ودعا جميع الأحزابِ للانضمام إليها.

لا شكَّ أنَّ التدخلَ الملكي كان إيجابيّاً أمام بعض السيناريوهاتِ المتوقَّعة، مثل حلِّ البرلمان مجدداً، والدخول في دوامةٍ من الانتخاباتِ المتتاليةِ وغير الحاسِمة، والتي كانت ستوثِّر سلباً على اقتصاد ماليزيا الذي لم يستعِدْ عافيتَه بعد، وقد أعلنت مجموعةٌ من الأحزاب -ومنها أمنو- عن نزولها على رغبةِ الملك، والدُّخول في حكومة الائتلافِ الوطنيّ، وتشكَّلت الحكومة الائتلافية برئاسةِ (أنور إبراهيم) في الثَّاني من ديسمبر الحالي، وغدا حزب أنور إبراهيم وحزب "أمنو" رُكنَي التحالف الأساسيَّيْن، فيما أصبحت بقيةُ الأحزاب المالاوية هي المعارِضة الأساسيَّة للحكومةِ الجديدة.

مستقبل النظام السياسي الماليزي

على الرَّغم من إعلان حكومةٍ ائتلافيةٍ وانضمام "أمنو"، تبقى سيناريوهاتٌ عدم الاستقرار السياسي واردةً حتى الآن، فمن الصعب تخيُّل قبول بعض قياداتِ الحزب وقواعده بالتَّحالف مع "الأمل"، العدو اللدود للنظام السياسي الخاص بالامتيازاتِ العرقية، إذ لو استمر "أمنو" في وجوده في الحكومة الحالية؛ فإنَّ نجاح الحكومة الائتلافية سيؤدي إلى تعزيزِ الادعاءات الخاصَّة بالأحزاب المُعارضةِ للنظام، والمناقِضة لبرنامج "أمنو" السياسي، والتي تقضي بأنَّ العمل الوطني والمُترفِّع عن الامتيازات العرقية هو الخيارُ الأفضل للبلاد؛ ولذا لا يمكن التخيل بأن تساهمَ "أمنو" في إنجاح تجربةٍ حكوميةٍ مناقضةٍ بشكلٍ وجوديٍّ للحزب وانحيازات قواعده الانتخابية، أو أن يقبلَ "الأمل" في الاستمرار في الائتلافِ مع حزبٍ لا يسعى لإنجاح الحكومة، ذلك إذا لم يُفضِ قبولُ التحالف الحكومي بالأساس إلى استبعادِ قيادات "أمنو" الحاليَّة من مواقعها في الانتخاباتِ الداخليةِ للحزب في شهر ديسمبر الحالي، وبالتَّالي انسحاب الحزب من التحالفِ الحكومي، وربَّما إجراء انتخاباتٍ جديدة.

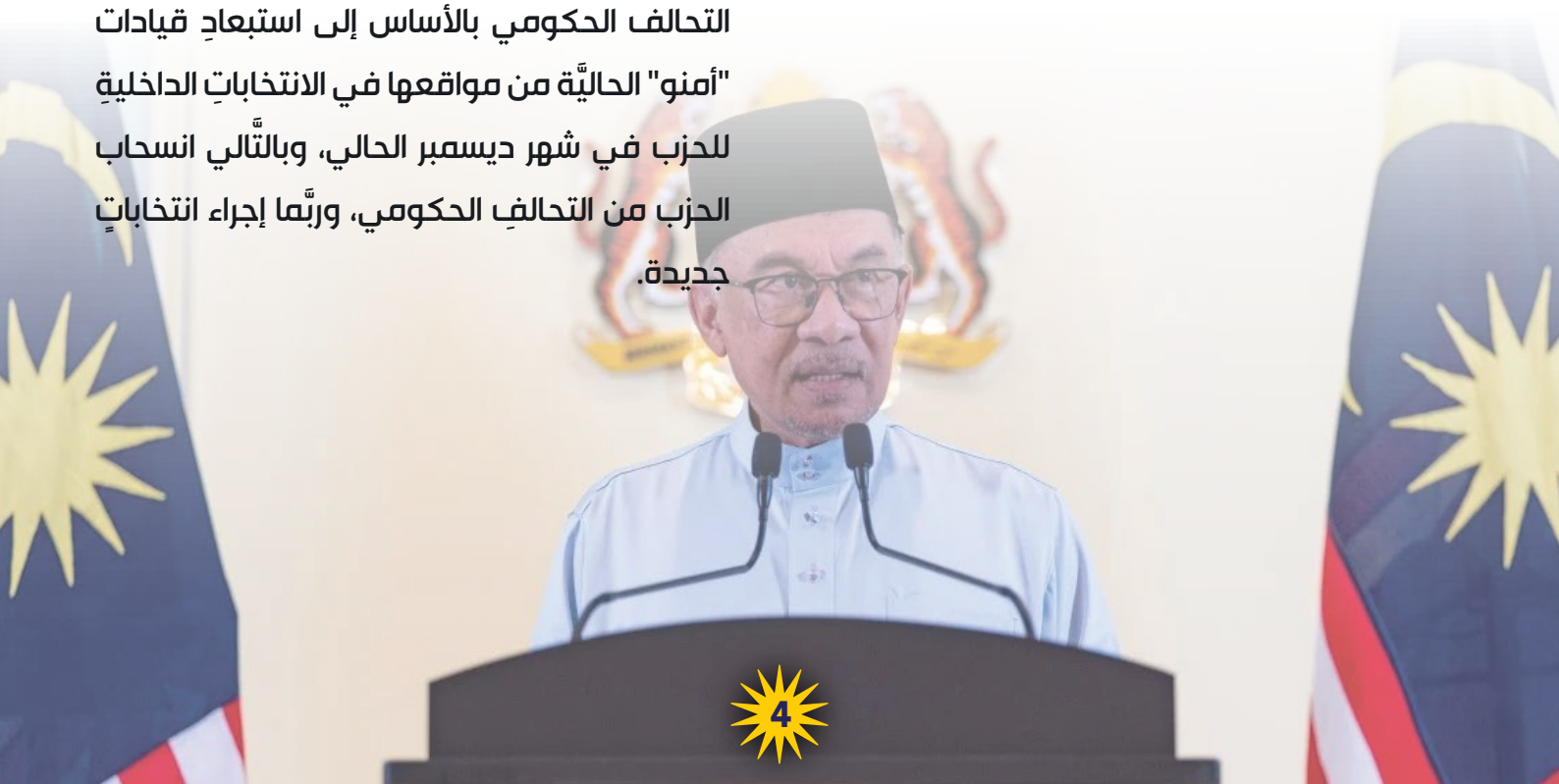

الأهم من كلِّ ذلك، أنَّه وبعد ستة عقودٍ من هيمنة "أمنو" وجمود المَشهد السياسي، تقتربُ ماليزيا إلى سيناريو الخروج من نظامِ الحزب الواحد بعد أن تكررت خسارةُ الحزب للانتخابات، وهو ما يرجح الأوضاع المرافقة عادةً لمثل هذه التَّحولات، مثل استمرار الاضطراب، وتبعثُر الأطرافِ والتحالفات السياسية لعدة جولاتٍ انتخابيةٍ، إذ أنه وبشكلٍ طبيعيٍّ تسعى غالبيةُ النُّخب السياسيةِ أمام هذه الفرصة التاريخية لتوطئَ موقعَها ضمن الخارطةِ الحزبية، وتحاول أن تحصِّلَ أكبر قدرٍ ممكنٍ من المكاسب الحزبية، والقواعد الشعبيةِ التي فقدها الحزب الخاسرُ في آخر جولتَين انتخابيتَين؛ ولذا شهدت السنواتُ الأربع الماضية هذه الحالةَ غير المسبوقة من احتدامِ الصراع الحزبيِّ وعدم الاستقرار، حتى أمام مشاكل وطنيةٍ كُبرى من نوع تراجُعِ الأداء الاقتصادي والأحوالِ المعيشية، إضافةً إلى جائحةِ كورونا وآثارها.

لا شك أنَّ لدى اللاعبين السياسيين وعموم الشَّعب الماليزي ما يخسرونه من حالةِ اللَّايَقِين، فقد أسهم الاستقرارُ السياسيُّ الطويل في التركيز على بناء إدارةٍ حكوميةٍ مُمَأسَسة، واقتصادٍ وطنيٍّ حديث، وغدت ماليزيا من الدول الأكثر استقراراً وتقدماً في آسيا والعالمِ الثَّالث. ومن الطبيعي التأمل بأن تعيَ القيادات السياسية خطورةَ وحساسية المرحلة، وألَّا تغلب الحسابات الضيقةِ وقصيرة المدى على النتائجِ السيئة التي يفرزها استمرارُ الصِّراعات فيما بينها. لكن وكما شهدنا على السَّاحة الدوليةِ في الأعوام الماضية، فإنَّ حِدةَ الاستقطاب بين الأحزاب السياسية المُتنافِسة على السلطة، والتَّجييش على أُسسٍ مثل الهوية القومية أو الثقافية أو الدينية، يؤدِّي غالباً إلى استمرارِ حالات الاضطرابِ والتخبُّطِ وإهمال النُّخب السياسية للآثار الاقتصاديةِ والمعيشيةِ على المواطن، وهو ما لا تستبعده نتيجةُ الانتخاباتِ الأخيرة التي كان أكبر الرابحين فيها هما الحزبانِ اللذان يقعان على أقصى طرفيِّ الخارطةِ الحزبية، وأقل الأطراف قبولاً بالعمل المشترَك، وهما الحزبان اللذان لم يشهدا أي انشقاقاتٍ خلال السنوات الأربع الماضية، وبقيا على هامش المُناورات الحزبية "الحزب الإسلامي"، و"حزب العمل -ذو الأغلبية الصينية-"؛ ما يؤشر إلى نحو النَّاخب الماليزي نحو الأحزاب الأكثر تشدداً وتمسكاً في مواقفها السياسية، وتنطلقُ في برامجها السياسية من هوياتٍ وثقافاتٍ واضحة، وتغلب ذلك على البرغماتيةِ السياسيةِ والمصالح المؤقَّتة، وإذا ما استمرَّ تقدم هذه الأحزاب في الانتخابات المتتالية، فإنَّ الانسدادَ المنظور سيزيدُ من حالة عدم الاستقرار، والتأثيرِ سلباً على الأوضاعِ الاجتماعية.

البديلُ السياسي المنظَّم واضحٌ ولم يُجرَّب بشكلٍ حقيقيٍّ حتى الآن، وهو الأحزابُ السياسية المُطالبة بنظامٍ جديد، ويتوقَّع أن يفتح تَشرذُم الأحزاب الموالية للنظام البابَ أكثر فأكثر على الانحياز الشعبيِّ للأحزابِ المتماسِكة والمعارِضة للنظام السياسي والموجودة الآن في الحكومة، والتي قد تستغلُّ اللحظةَ الحاليةَ وتبدأ بإقرار بعضِ القواعد للتحول بعيداً عن سياسات التَّمييز المالاوي، خاصةً أذا استطاعت تحقيقَ نتائج إيجابيةٍ مثل: إنعاش الاقتصاد، ومكافحة الفساد في الأجهزةِ الحكومية.

ولا شك في أنَّ بعض الأطروحاتِ التي تُقدِّمها هذه الأحزاب هي أطروحاتٌ حقيقيةٌ ومجرَّبةٌ في حالاتٍ وسياقاتٍ دوليةٍ شبيهة، لكن لِقلَّة الخبرة لدى هذه الأحزاب في إدارةِ الحكومة؛ تبقى احتماليةُ استقرارها في السلطةِ وتمرير أجندتها ضمنَ إطار الشكِّ المشروع، خصوصاً إذا قامت الأجهزة الحكومية المبنيَّة على أُسس النظامِ القديم بمقاومةِ محاولات تغيير تركيبةِ هذه الأجهزة التي يغلُب عليها أبناء العِرق المُميز لصالحها -المالايو-.

أما البديل الأسوأ، فهو أن تفشلَ هذه الأحزابُ الجديدة في تمريرِ أجندتها وفي اكتساب الرِّضا الشَّعبي اللازم لها، وهو ما يعني الوصولَ إلى حالةٍ مجهولةٍ، حالة يرفض فيها الناخبُ الماليزي التصويت لأحزابٍ تورطت في فضائحَ للفسادِ كما تكرر في آخر جولتَي انتخابات، ولا يثق في أحزابٍ تخبَّطت وتقلَّبت انحيازاتها في السنواتِ الأخيرة، ولا يرغب بالتصويت لتجربة تغييرٍ جذريةٍ -مثل تغيير نوع النظام السياسي- لم تثبت جدارتَها في أول امتحانٍ حقيقيٍّ لها، وهو ما يعني الاستمرار في حالةِ الفوضى، وربَّما فتح المجالات لبدائل أكثر سُلطوية ومركزيَّة لطرحِ نفسها كبديلٍ عن حالات عدم الاستقرار، وعلى الرغم من أنَّه حتى الآن يصعب تصور أن تؤولَ الأمور في المشهدِ السياسيِّ إلى هذا المآل، إذ أنَّ الواقع الحالي لا يشهد وجودَ أيّ شخصيةٍ أو مؤسسةٍ من أي نوعٍ في البلاد قادرة على طرح نفسها كبديلٍ للوضع القائم، لكنَّ الشعورَ الشعبي باليأس من كلِّ الخيارات المطروحة قد يُشجِّع البعضَ على التحرك في اتِّجاه طرح البديل الذي قد يكون الأفضل في الوقت الراهن، لكنَّه غالباً ما يتحول إلى الخيارِ الأسوأ على المدى البعيد.